**إشراك الجامعة الجزائرية في المحيط الإقتصادي**

**دكتورة مسعودان نسمة دكتورة كحيط إيمان**

**جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر**

[**Kahit.imen@yahoo.fr**](mailto:Kahit.imen@yahoo.fr) **messaoudene.nesma@live.fr**

**تمهيد:**

تعتبر الجامعة رأس الهرم في النظام التعليمي في أنحاء العالم كافة، وهي العمود الأساسي للتنمية البشريةالمستدامة، خصوصا في العصر الحاضر، حيث ُ تعد الجامعة إحدى المؤسسات الاجتماعية التعليمية التي أصبحت مركز اهتمام العديد من العلماء والمتخصصين في مجالات مختلفة، وذلك نظرا لما تؤديه من مهام متعددة، وملا ما ريب فيه أن الجامعة كانت وما تزال تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وبخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري الذي يتمتع بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة، لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي؛ وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاثة اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة، وهي: التكوين الجامعي، البحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته. هذه الوظائف الثلاثة مترابطة ومتشابكة، ويصعب فصل أحدها عن الآخر.

**ملخص:** وتقوم رسالة الجامعات في العصر الحاضر بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي ، إذ لم تعد مقصورة على الأهـداف التقليدية من حيث البحث عن المعرفـة والقيـام بالتدريس ، بل امتدت الرسالة لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية ، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات المعاصرة هو أن تتفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته.

سيتناول هذه المداخلة مفاهيم متعلقة بالجامعة ووظائفها؛ ثم علاقة الجامعة بالمحيط الإقتصادي، الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع والمحيط الاقتصادي من خلال وظيفتها الثالثة: تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي في مختلف مراحل التكوين.

**الكلمات المفتاحية**: الجامعة، المحيط الإقتصادي، سوق العامل، المجتمع.

**Summary:**

The message of universities in the present era plays a very important role in the lives of nations and peoples at different stages of economic and social development, as it is no longer limited to the traditional goals in terms of the search for knowledge and teaching, but extended the message to include all aspects of scientific, technical and technological life, Make the most important duties of contemporary universities is to interact with the community to discuss its needs and provide its requirements.

The University's relationship with the economic environment, the services and activities offered by the University to the society and the economic environment through its third function: strengthening the partnership between the university and the economic environment in various stages of training.

**Keywords:** university, economic environment, labor market, society

**أولا الجامعة الجزائرية**

**1-مفاھيمحولالجامعة:** تأتي الجامعة في رأس منظومة التعليم في المجتمع، للدور الذي تلعبه في تنميـة رأس المـال البشـري في عالم يتصف بالتغير السريع، وفي ظل احتياجات سوق متطورة و متسارعة. ولا يقتصـر دور الجامعـة علـى تكـوين رأس المــال البشــري، بــل يتعــدى ذلــك لتسـهم بصــورة مــؤثرة فــي مســيرة التنميــة المســتدامة، ونشــر المعرفــة والقيام بالبحوث العلمية، التي تحقـق التقـدم وتتحمـل مسـؤولية اجتماعيـة تجـاه المجتمـع الـذي أنشـئت فيـه لتلبيـة احتياجاته وتطلعاته**(1)**.

**1-1الجامعة:** لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة وذلك ل تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها إلى هذه المؤسسة، فعند علماء التربية هي مؤسسة تعليمية، تعرض التعليم العالي؛ وفي نظر علماء الاجتماع هي مؤسسة اجتماعية، نشاطها موجه لتلبية الطلب الاجتماعي على التكوين العالي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية للمجتمع؛ أما عند الباحثين في مجال الاقتصاد فهي منشأة، هدفها إعداد الرأسمال البشري الضروري لقيادة التنمية الاقتصادية في بلد ما، بأقل التكاليف الممكنة. فالجامعة إذا مؤسسة وطنية قبل أن تكون مؤسسة أكاديمية،أساسا، وبغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه، فإن الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية، لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها، تلك الاستقلالية التي لا تقطعها عن المجتمع بل توثق انتماءها إليه وتجعلها جزءا لا يتجزأ منه، فهي مرآة عاكسة لما يحدث في المجتمع، تتأثر بكل ما يحدث فيه من توترات وصراعات كما تتأثر بكل التطورات الإيجابية منها والسلبية على حد سواء، وتؤثر فيه بما تنتجه من رأس مال بشري ومنتجات معرفية من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة**(2)**.

**يعرفها رابح تركي:** الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا... وهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي**(3).**

يحدد هذا التعريف هدف الجامعة في طلب العلم والبحث العلمي، غير أنه أغفل أن الجامعة أنشئت لخدمة المجتمع وحل مشاكله وتحقيق طموحاته وآماله، فطلب العلم ليس هو غاية الجامعة الوحيدة.

**يعرفها ألان توران**: فهي مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين. ويبرز هذا التعريف دور الجامعة في إعداد رأس المال البشري من الخريجين والذي يناط بهم مهمة خدمة المجتمع وتنميته**(4)**.

**من الناحية الاقتصادية يمكن تعريفها**: على أنها مؤسسة إنتاجية تهدف لإعداد رأس المال البشري الضروري للقيادة في بلد ما وبأقل التكاليف الممكنة. فالجامعة ليست مجرد نظام إداري اجتماعي، بل منظومة متكاملة تحقق التوازن مع المجتمع لأنه من منطلقها ونهايتها والتنمية المستدامة هدفها. وهذا التعريف يحقق إلى حد كبير مفهوم الجامعة حسب دراستنا، والمتمثل أساسا في تنمية رأس المال البشري، أي تكوين الإطارات لخدمة أهداف التنمية المستدامة**(5)**.

**2- وظائف الجامعة:** تعتبر الجامعة إحدى أهم المؤسسات العلمية و التربوية في المجتمع، فهي تلعب دورا هاما و أساسيا في التنمية المجتمعية خاصة في عصرنا الحالي ، حيث أصبحت بمثابة الركيزة الأساسية العلمية و الفكرية لإعداد الكوادر البشرية على جميع المستويات و في مختلف مجالات الحياة ، كما تعمل على توسيع المعارف الإنسانية و ضمان إستمراريتها، و تنبع وظائف الجامعة من فلسفتها التي هي بدورها مستمدة من فلسفة المجتمع المحلي الموجودة فيه، و على العموم يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الوظائف الرئيسية للجامعة تندرج ضمن ثلاث نقاط أساسية هي:

* 1. **التعليم وتنمية الموارد البشرية**: يرتبط مفهوم التعليم عادة بمفهوم التربية، فهو جانب من جوانبها و " كل عمل تعليمي جيد لابد أن يكون له هدف تربوي، أي أن التعليم المثالي إنما هو تربية، ولكنه في الاصطلاح يظل مرتبطا بموضوع ما، في حين أن التربية تتناول النفس الإنسانية أو الشخصية الإنسانية كلها فالتعليم بذلك يقتصر على الجانب العقلي والمعرفي ، ويشير التعليم عامة على تلك العمليات و الأنشطة التي يقومبها المعلم و هو بصدد تعليم شيء جديد للطلبة، وهو أيضا عملية نقل المعرفة من المعلم إلى المتعلم، وتعتبر عملية التعليم من الوظائف الرئيسية للجامعة بل هي أولى الوظائف**(6)**.

ونقصد بالتعليم العالي في الجامعة"دراسة متخصصة ينبغي أن تقتصر على مادة التخصص، و ما يرتبطبها من مواد أخرى ارتباطا شديدا، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي ، أين يدرس الطلاب مبادئ و أساسيات المعرفة في كل الحقول تقريبا" و بهذا يكون الهدف من التعليم الجامعي هو التخصص و تقديم مستوى عال من المعرفة، و يهدف أيضا إلى تنمية شخصية الطلاب تنمية شاملة تمكنهم من إكساب مهارات من خلال تحصيل المعارف المتنوعة، و التي تفيدهم في ممارسة أعمالهم مستقبلا و الاستفادة منها في تنمية المجتمع و النهوض به، و تنعكس عملية التعليم مباشرة على عملية التوظيف و ذلك من خلال إعداد القوى البشرية في مختلف التخصصات و التي ستتولى دورها في العملية الإنتاجية بعد التخرج،و في هذا الصدد يقول (اريك أسنولط) خبير اقتصادي عالمي "إن الرأي العام من غير أن يتجاهل الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للتعليم العالي ، لديه اليوم إدراك جد ايجابي نسبة إلى ما كان عليه قبل عشرة سنوات، حول الدور الاقتصادي للتعليم العالي و خاصة وظيفته المتمثلة في التحضير إلى التوظيف".

و حتى تؤدي دورها بفعالية فيما يخص هذه الوظيفة، عليها مراعاة مجموعة من النقاط غاية في الأهمية ، فعليها تحقيق الموازنة بين سوق العمل و متطلباته من جهة و بين إطاراتها الخريجة من جهة أخرى، و بالمعنى الأدق مجالات التخصص الجامعي لهذه الإطارات، و ذلك كي لا تقع في مشكلة بطالة الجامعين ، هذه المشكلة التي أصبحت تؤرق كل الدول خاصة النامية منها، حيث عرفت ارتفاعا مذهلا خلال الفترة الأخيرة ، و الذي يمكن أن نرجعه إلى الارتفاع الكبير لأعداد الجامعيين الأمر الذي يقابله قلة و انخفاض الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل ، مما أدى إلى انتشار بطالة خريجي الجامعات، الأمر الذي نجم عنه بروز ظاهرة أخرى غاية في الأهمية و هي التحاق خريجي الجامعات و ممن يحملون شهادات عليا بمناصب ضعيفة جدا نسبة إلى الشهادات المتحصل عليها .

كما أن خبراء التعليم العالي يتوقعون ارتفاعا كبيرا في الطلب على اليد العاملة المؤهلة، و التي لديها مؤهلات تتماشى مع الحاجيات الجديدة لسوق العمل المتغيرة دوما، " فمع تطور الصناعات و التكنولوجيا و اجتياح الثورة المعلوماتية بدأ التركيز على الموارد البشرية ذات المستويات العالية، اعتبارها الصانع الأساسي في برامج التقدم التكنولوجي الهائل، و اختفت الوظائف التي تعتمد على المهارات البسيطة في معظم المجالات، و ازداد الطلب على القوى البشرية ذات المهارات الفنية عالية المستوى، لتلبية احتياجات الوظائف في مجال الخدمات و صناعة المعلومات و الإنتاج كثيف المعرفةلذلك كان على الجامعة أن تواجه جميع التخصصات الجديدة، و التي تنشأ باستمرار نتيجة تقدم المعرفة كي تحقق التكيف مع سوق العمل المتغيرة .

و بالإضافة إلى ما سبق ذكره تظهر للعيان مشكلة أخرى تعاني منها الدول النامية بالأخص ، و المتمثلة أساسا في اضطراب العلاقة بين سوق العمل و التعليم كوظيفة ، ذلك من خلال عزل هذا الأخير عن الأول ، ففي معظم جامعات الدول النامية يتم إعداد و تكوين الكادرات و القوى العاملة داخل قاعات و مدرجات، دون أي اتصال بمجالات العمل كما أن هذا الإعداد يقوم أساسا على ما نسميه بالتلقين " ولعل أول ما يترتب على هذه العزلة هو حرمان الطلاب من أهم مقومات الإعداد المتميز و هي الخبرات العملية التي تسمح ممارسة العمل الحقيقي بإكسابها، بل إن المعلومات الحقيقية التي يكسبها الطلاب أثناء إعدادهم تظل – مع عدم الممارسة للعمل- أفكارا مجردة لا وزن لها و لا سبيل لإدراك قيمتها طوال فترة الإعداد الجامعي."**(7)**

**2-3 البحث العلمي:** تلعب الجامعات دورا هاما في ممارسة البحث العلمي، لذا فقد أصبح البحث العلمي اليوم من أهم وظائف و أركان الجامعة الحديثة، فهي تعتبر المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث ذلك لوجود عدد كبير من المتخصصين و الباحثين و لتوافر مستلزمات البحث من (مخابر، معامل، مكتبات...) و يعتبر البحث العلمي أهم مقياس للمستوى العلمي و الأكاديمي للجامعة، و أهم عنصر يضمن لها الاستمرارية و التقدم و الحفاظ على كيانها، و بما أن البحث العلمي عنصر قائم بذاته في هذا البحث سنتناوله بشكل مستفيض في نقاط أخرى.

**2-4خدمة المجتمع و تثقيفه:**فالجامعة تقوم بوظيفة جد هامة اتجاه المجتمع، فهي تعمل على ربط التعليم الجامعي مع حاجات و متطلبات المجتمع المختلفة الحاضرة و المستقبلية، كما تزوده بمختلف الخبرات و الاكتشافات العلمية و التقنية، و في نفس الإطار تقوم الجامعة بحفظ ثقافة المجتمع و نشرها في جميع أوساط المجتمع و يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم الفضفاضة التي قلما نجد لها تعريفا جامعا لها ، فعلى سبيل المثال عرفتها المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم على أنها " تشمل جميع السمات المميزة للأمة من مادية و روحية و فكرية و فنية و وجدانية، و تشمل جميع المعارف و القيم و الالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها.

" و قد عرفها مؤتمر السياسات الثقافية في أوروبا الذي أنعقد في هلنسكي (عام 1971م) بأنها: تعني كل المظاهر الروحية و المادية في المجتمع ، من حيث أنها تصدر عن القدرات الإبداعية للإنسان و التي يمكن تلخيصها بأنها أسلوب الحياة في المجتمع، بكل ما يتضمنه هذا التعبير من سلوك ومعرفة وقيم"**(8)**.

فالثقافة بذلك هي مجموع التراكمات المعرفية في المجتمع، و التي بإمكان الجامعة أن تحتل الدور الطليعي في نشرها بأفضل الطرق و الوسائل للنهوض بالمجتمع و الحفاظ على بقائه و استمراريته ذلك من خلال خدمة الجوانب التالية:

* **تثقيف الطلاب**: فلا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصصه و إنما تربيه تربية كاملة دينيا و خلقيا ، كما تتيح الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية و الحوار البناء و القيام بالنشاط الفكري و الثقافي و الاجتماعي و الرياضي ، وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية و العلمية.
* **تثقيف المجتمع:** إن الجامعة مركز إشعاع ثقافي للمجتمع برمته، و عليها أن تعد برنامجا ثقافيا للمجتمع تعالج فيه أهم قضاياه الاجتماعية**(9)**.

**3-علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي في الجزائر:**

**3-1من خلال السياسة التنموية الجزائرية:** لقد خطي قطاع التعليم بصفة عامة باهتمام الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وفقا لمبـدأ ديمقراطية التعليم. وفي هذا الإطار عرفت سياسات الدولة الموجهة للتعليم والتكوين تفكيراً متجـدداً يبحث في كل مرحلة من مراحل تطورها عن وسائل عمل أكثر نجاعة وتوافقا مع السياسة الطموحة للتنمية.

فيعد حصول الجزائر على استقلالها وجدت نفسها أمام العديد من المشاكل، وخاصة نقـص الإطارات الفنية الناجم عن مغادرة الخبراء الأجانب للبلاد وتعطيل المنـشآت الاقتـصادية و خاصـة الصناعية منها. وللخروج من هذه الوضعية تم التفكير في إنشاء قاعدة صناعية خاصة الثقيلـة منـها، وهذا يستوجب تكوين إطارات فنية قادرة على قيادة هذه الموجة التغيرية، مما جعل الدولة تـستعين في بادئ الأمر بالمتعاونين الأجانب لتكوين الإطارات الجزائرية، ونظر للحاجة الملحـة للإطـارات تم إرسال بعثات للتكوين في الخارج وإنشاء مراكز داخل البلاد، كما أقيمت مراكز تكوينيـة داخـل المؤسسات الإنتاجية، في هذه الأثناء اتجهت الدولة إلى التوسع الكمي في التعليم العالي، على أسـاس القواعد القديمة متخذة الدولة الغربية أنموذجاً مثالياً، وهذا لتوفير العدد الكافي من العمالـة اللازمـة للمؤسسات الوطنية، والاستجابة للنقص الذي تعاني منه مختلف المؤسسات في الإشـراف والقيـادة والإنتاج...إلخ، بسبب الذهاب الجماعي للمعمرين، و شغور الأماكن، فكان لزاما علـى الجامعـة أن تعوض هذا النقص بغض النظر عن مستوى التكوين المقدم. وقد تم توسيع الهياكل القاعدية للتعلـيم العالي (مباني، مكتبات،...) عبر التراب الوطني، بتوزيع الاستثمارات على القطاع بحـصة 918,2 مليار دينار جزائري موزعة على قطاع التربية والتكوين خلال المخطط الربـاعي الأول، وتوسـيع جامعات الجزائر، وهران، و قسنطينة، وإنشاء جامعات تكنولوجية، ومعهد للتعليم البيطري، وللإشارة فقد حظي قطاع التعليم العالي بأولوية كبيرة في هذا المخطط تماشياً مع إصلاح (1971) .

أما المخطط الرباعي الثاني فقد شهد إنشاء جامعتين تكنولوجيتين في الجزائر، وهران، و جامعة العلوم الاجتماعية في الجزائر، وانطلاق أعمال إنجاز ثلاث (03) جامعـات جديـدة في الـشرق، والغرب، ومعهد متعدد التقنيات لاستقبال طلبة الشعب العلمية المتحصلين على الباكالوريا. وقـد أعطيت الأولوية للتعليم التقني نظرا لحاجة القطاعات المستخدمة للإطارات الفنية(1) ويلخص الخماسي الأول، ويقيم نتائج المخططين السابقين في مجال التعليم العالي:

* عدم وجود سياسة معينة نتيجة تعدد الجامعات المكوّنة وفق حاجاتها الخاصة.
* الطلب الكبير على التعليم التقني وعجز في تغطية هذا الطلب، وظهور اختلالات على صعيد مستويات التكوين حيث قدر الخماسي الأول العجز العام في إشباع حاجات التنمية خلال سـنواته الخمس، برقم إجمالي 65.0000عامل موزعين بين إطارات عليا 670.000، و إطارات متوسطة 180.000 وعمال مؤهلين 430.000 .

و قد اضطرت الدولة أمام هذا العجز إلى التعاون التقني الأجنبي لتغطية مستوى فئة الإطـارات المتوسطة 6000 متعاون. و قد ساعد على ارتفاع عدد المتعاونين اتجاهات المخططات الـسابقة إلى اعتماد تكنولوجيات عالية في القطاع الصناعي خاصة. و نلمس العجـز في القطاعـات الاقتـصادية و الاجتماعية من خلال عرض تقرير الخماسي الأول حول اليد العاملة، والتي تحدد عدد المتعـاونين في التعليم بـ 14.000، وإطارات فنية 7000، وإطارات طبية 2000، وهـذا رغـم المجهـودات المبذولة من طرف الدولة خاصة في القطاع الصناعي والبناء على أمل تكوين إطارات وطنية متخصصة في المعاهد التي تم إنشاءها لهذا الغرض كمعاهد بمرداس للمحروقات، الجيولوجيا والصناعات التحويلية والتسيير....إلخ، مع إيفاد بعثات إلى الخارج للتكوين في إطار عقود متوسطة الأجـل أو تكوينـات متخصصة، وهذا راجع إلى سياسة التوجيه الجامعي حيث وجه 42 % مـن الطلبـة نحـو العلـوم الاجتماعية والإنسانية، في الوقت الذي تمثل فيه نسبة الموجهين إلى العلوم الدقيقة والتكنولوجيـة 27% وهذا لعدم وجود سياسة موحدة، وقد حدد الخماسي الأول توجيهاته من خلال:

* توجيه برامج التعليم، وتكيفها مع متطلبات التنمية، والتطور التكنولوجي وفـق حاجـات التنمية وأهدافها طويلة الأمد، وتوحيد سياسة التعليم والتكوين الوطنية عبر كافة المراحل.
* إعطاء الأولوية للتعليم التقني لإشباع حاجة السوق للإطارات الفنية.
* تحضير الإطارات القادرة على تنفيذ هذه السياسة تفاديا لاختلال التوازن.

وقدر الحجم الاستثماري المعتمد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بـ 21.08 مليـار دينار جزائري، ونلاحظ حرص الدولة على تنمية القطاع من جديد حتى يساير التطـور الـسريع في المجال الاقتصادي، وفي نهاية 1984 حدد الخماسي الأول النتائج الكمية للإنجـازات مـن خـلال العمليات التجهيزية للمؤسسات القديمة وإنشاء أربع جامعات (04) و عشرة (10) مراكز جامعية، وخمس وحدات (05) بيوطبية.وقد احتل التكوين والتعليم مكانة رئيـسية ضـمن أولويـات الخماسي الثاني، وهو شرط للتحكم في ميكانيزمات التسيير، وتحقيق هدف الفعاليـة الاقتـصادية في الإنتاج، ومن بين المحاور تكييف البرامج مع حاجات التنمية إلى إطارات الفنية بمختلف المـستويات، وقرر أن يجسد التعليم الجامعي هذا الاتجاه . كذلك تعجيل وتيرة بناء الهياكل الجامعية من خـلال لامركزية إنجاز المنشآت الأساسية، وتعديل البحوث ابتداء من سنة 1983، وتحويل عـدة مرافـق تربوية في طور الإنجاز إلى معاهد جامعية وطنية، مع إقامة إطار للتشاور مع مختلف القطاعات لأجـل التقدم إلى الأحسن، وضبط الاحتياجات، مع تنظيم تربصات ميدانية للطلبـة، وبإمكـان الجامعـة الجزائرية استقبال 160.000طالب، والعدد مرشح للارتفاع بزيادة سنوية 8.7 %ويكون توزيع الأعداد لصالح الفروع التكنولوجية التي تضم ثلث أعداد الطلبة. وقد وزعت الاحتياجات إلى التشغيل المؤهل إلى إطارات سامية، ومهندسو المـستوى الـسادس 838.000إطـار تقنـيين سـامين 174.200والعمال المؤهلين وذوي التأهيل العالي 425.800عامل. و لقد سجل ميزان اليـد العاملة المؤهلة بين تقديرات الاحتياجات، وتقديرات التخرج عجزاً قدر ب ـ128.000عامـل مؤهل.

وبانتهاء فترة الخماسي الثاني دخلت الجزائر عهدا جديدا يتمثل في الاصطلاحات وإحـداث تحولات عميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتجلى الجامعة كمؤسـسة في مواجهـة تحديات قوية تفرض عليها المراجعة الجذرية لهيكلها وتنظيمها في إطار صيرورة عامة لإعـادة تحديـد دورها وعلاقتها بالمؤسسات وعالم العمل والإنتاج. وتبدو العلاقة بين الطرفين في ضوء التحولات في غير صالح الجامعة حيث لم تعد العلاقة محددة مسبقا من قبل السياسات مثلما كان عليه الأمر سـابقا بل يخضع لتفاوض يسعى من خلاله الطرفان إلى تثمين جهده، دوره ومـوارده، والملاحـظ أن دور و منتوج الجامعة لا يحظى بالاعتراف الاجتماعي إلا من خلال إبراز فعاليتها وقدرتها على تحقيق منفعة عملية.

إن الإطار القوي للمؤسسات العمومية (67-77) والذي كان يحدد العرض، بمعنى الدولـة هي التي تحدد الاحتياجات وتكوّن، وهذا يعني أن الاندماج مخطط وكل شهادة تقابل وظيفية. واليوم نظام السبعينيات أعيد فيه النظر، والدولة دورها التنسيق في أحسن الأحوال، وليس تـوفير مناصـب الشغل، واقتصاد السوق يملي التقرب بطلبات لسوق العمل حيث يتطور الشغل بـسرعة، وبالتـالي النظام التعليمي يواجه هذه المعادلة، وما يمكن عمله تجاه احتياجات اقتصاد السوق في إطار التطـور المستمر، وفي مؤسسات تطور التقنيات، محاولة التكيف.**(10)**

فحسب دراسة لأحد الباحثين فإن 60%من خريجي جامعة باب الـزوار متواجـدون بـالتعليم 1996 في حين تكوينهم يؤهلهم لشغل مناصب أخرى في القطاع الإنتاجي أين تقـل عـروض الشغل، وهنا يقترح تدخل الدولة عن طريق المشاريع الكبرى كما يجري في البلدان المتقدمة، حيـث يتم عن طريق هذه المشاريع خلق ديناميكية في الشغل، كما تسمح للقطاع الخاص بالتدخل، وهـذه الفكرة تمثل أداة أساسية وخطوة أولى لدخول اقتصاد السوق، وليس الإبقاء على تسيير البطالة عـن طريق تسريح العمال والإطارات، وبعدها وضع سياسات لمساعدة المحرومين على الاندماج في البوتقة الاجتماعية وهذا تسيير للبطالة، ليس للتشغيل . كما أصبح سوق العمل يعاقـب التعلـيم العـالي بمعدلات عالية من البطالة، حيث لم يعد مستغرباً انتشار البطالة السافرة والمقنعـة بـين المهندسـين والأطباء، حيث تبقى البطالة المقنعة أخطر المشكلات في تشغيل خريجي الجامعات في البلدان العربيـة بصفة عامة، حيث يبقى المتخرج من الجامعة حبيس مهن ووظائف لا تقتضي تعليما جامعيا كـالبيع، والسكرتارية، ومنه أصبح العمل في الخارج سمة مميزة كوسيلة للتغلب على نقـائص سـوق العمـل المحلي.وهذا هدر وتسرب للطاقات الجامعية في صورة هجرة الأدمغة، أو في صورة تـدني وقلـة إنتاجية هذه الكفاءات برغم تواجدها داخل المؤسسات الإنتاجية في إطار بطالة مقنعة. وفي إطـار العولمة واقتصاد السوق أصبح مفروضا على الدولة التحكم في العلوم، وفرض المعايير اللازمة للتكوين والعمل. في ظل التحول من اقتصاد موجه من الزراعة إلى الصناعة إلى الصناعات الإعلامية. و الملاحظ أن الدول النامية، ومنها الجزائر تعاني تأزما هيكليا في العلاقة بين نسق التعليم العالي وحاجات العمل والإنتاج في العصر الحالي نظرا لسيادة التخطيط المركزي المتفاوت الشمول من دولة لأخرى في ميداني العمل والتعليم، وهذا النمط من التخطيط كان ضعيفا ثم انهار دون أن تلغى مؤسساته في كثير مـن الأحيان، أو تحويلها إلى نسق من التخطيط المتسق مع آلية السوق وكحوصلة فإن السياسة التنموية في الجزائر خططت للتعليم العالي، تخطيطيا يهدف إلى تحقيق تكوين كمي، وتخريج أكـبر عـدد مـن الإطارات الجامعية في مجالات دون أخرى باعتماد ديمقراطية التعليم والاتجاه التقني للتعليم العالي**(11)**.

**3-2 من خلال إصلاحات التعليم العالي:** إن الربط بين القطاع الإنتاجي وسوق العمل وقطاع التعليم العالي بصفة متينة شكَّل المحـور الجوهري الذي انتظمت حوله الإصلاحات التي شهدها التعليم العالي. و إذا كانت هـذه العلاقـة لم تطرح على طاولة النقاش غداة الاستقلال نظرا لاهتمام السلطات بإعادة بناء وتشغيل المؤسسات بعد تخريبها، فإن إصلاح التعليم العالي ( 1971) قد شكّل نقطة تحول هامة في تنظيم التكوين والتعلـيم بالجامعة أو جعله يتماشى أكثر مع أهداف المجتمع، وتنمية القطاعات المنتجة. وقد لخص أحد الباحثين هذه العلاقة في:

* ربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي بتكوين إطارات بكمية ونوعية تلبي احتياجات التنميـة في البلاد.
* إعادة النظر في البرامج وجعلها تتماشى مع التحولات العميقة التي شهدها المجتمـع ببنياتـه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، حتى تكون منسجمة مع معطيات الواقع المعيش.
* جعل التعليم العالي والبحث العلمي مهتماً بالحقائق الوطنية بمعالجة مشكلات الحياة المختلفة.
* ظهور حصص التدريب الميداني التي كان الهدف منها المساهمة في بناء علاقات وطيدة بـين الجامعة والمحيط المهني.

وعلى ضوء هذا فإن علاقة الجامعة بالقطاع الإنتاجي في هذه الفترة قد شهدت تطوراً ملموساً من ناحية الكمّ بتزويدها للقطاع المستخدم بالإطارات الجامعية نظرا لتكثيف التصنيع كمـا أشـرنا سالفاً.

أما من ناحية محتوى البرامج، وإن كانت هناك محاولة لتجريدها من الـصيغة الاسـتعمارية، وتكييفها مع معطيات البلاد في هذه المرحلة، إلا أن نقص البحوث فيما يخص تقويم البرامج الجامعية، وعدم إشراك الأسرة الجامعية بصفة فعالة في بناء البرامج جعل من الإصلاح لم يدرك الأمور كاملـة، حيث لم ينظر إلى الخريطة الواقعية في تداخلها، بل حاول التصدي إلى جانب واحد من جوانب الواقع و هو نقص الإطارات دون أن يدرك أن هذا الجانب ما هو إلا جزء من الكل، وأن الاهتمام بمحتوى البرامج يعد جانبا مهما يستلزم دراسة معمقة يشترك فيها المختصون في البيداغوجيا، وممثلي القطاعات المستخدمة، والأسرة الجامعية وذلك للوصول إلى علاقة وثيقة بين نوع التكوين ووظيفته في المجتمع.

أما في بداية الثمانينيات فقد أصبحت العلاقة بين الجامعة، والقطاع الإنتاجي تكـاد تكـون شكلية لقلة انسجام البرامج المعتمد عليها في تكوين الإطارات الجامعية مع المعطيات الجديدة وأصيبت العلاقة بين الطرفين بنوع من الفتور، واستمرت الجامعة في القيام بدورها المتمثل في تخريج الإطارات إلا أن قدرة القطاع الإنتاجي في استيعاب هذه الأعداد بدأت تضعف نظراً لنقص الاستثمار، وبالتالي تقلص فرص العمل على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهكذا تم تطبيـق الخريطـة الجامعية 1984 كأداة لتخطيط التكوين والتعليم العالي، والتي تندرج في إطار التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويهدف حسب أحد الباحثين إلى جعل الخريطة الجامعية أداة لتـسيير التعلـيم العالي، وذلك عن طريق التحكم في توزيع الإطارات الجامعية حسب النسيج الصناعي المتواجد علـى مستوى مختلف مناطق البلاد للوصول إلى مردودية أكبر وقد تجسد ذلك مع تطبيق إعادة الهيكلـة للمؤسسات الاقتصادية.

أما مرحلة التسعينيات فقد شهدت محاولة جديدة لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحـيط المهني، فالمؤسسات وباستعدادها لدخول اقتصاد السوق يتوجب عليها توفير أفراد مكـونين تكوينـاً جيداً. وأمام هذا الوضع الجديد شرعت الأسرة الجامعية في التفكير في إعادة النظر في سياسة التكوين حتى تتمكن من تخريج إطارات متكونة جيدا لصالح القطاع الإنتاجي، وقد جاء في الوثيقة التحليليـة 1982 خلال الندوة الوطنية لرؤساء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حول إعادة هيكلة التعلـيم العالي أن هياكله ومضامينه ينبغي أن تكون في تطابق دائم مع المتطلبات الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافية للبلاد، وكذا مع تطور التكنولوجيا وقد خرجت بالتصويات الآتية::

* وضع برامج اختيارية وفقا للاحتياجات سوق العمل.
* منح التدريبات العملية اهتماما خاصاً والخروج إلى الميدان.
* وضع طريقة جديدة للتوجيه الجامعي وأثناء مرحلة التكوين**(12)**.

وقد شهدت هذه المرحلة أيضا عملا واسعاً لإثراء البرامج حتى تكون أكثر استجابة لمطالـب التنمية الوطنية بمساهمة أفراد القطاع الإنتاجي نفسه.

إن الإصلاحات التي شهدها التعليم العالي والبحث العلمـي وإن كانـت تحمـل مبـادئ وتوجيهات تحث على الربط بين الجامعة والقطاع الإنتاجي، فإن هذه العلاقات مازالت غـير متينـة لعدم توفر الشروط الضرورية كعدم تمثيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في هيئة التوجيه ومراكز البحث ذلك أن هذه الممارسة أثبتت جدواها في العديد من البلدان المتقدمة، وعدم النظر في الإطـار القانوني عن طريق إدخال بعض النصوص القانونية التي تسمح بتنمية الروابط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في ظل المعطيات الجديدة كالشراكة في ميدان البحث وتبـادل التجهيـزات والمراجع، بالإضافة إلى تشجيع التوظيف على مستوى الجامعة للإطارات التي لديها خبرة وتجربة عملية معتبرة، حيث أن اتصال هؤلاء المباشر بالميدان يشكل رصيدا قيّماً. و يلخص أحد البـاحثين أسـباب تدني مستوى التكوين في الجامعة كالآتي:

* سوء تخطيط المنظومة التربوية وتحديد أهدافها.
* الوضعية العامة للبلاد والتي أثرت على المستوى العام للمنظومة الجامعية خاصة.
* كثرة الوحدات المدرسة، وخلوها من الأهداف وضعف التنسيق بين القطاعات المستخدمة، والملامح النظرية غير المطابقة للمهن الفعلية.
* درجة الكفاءة لدى المتخرجين لا تتناسب ومستوى الأداء في العمل.
* ضعف التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي.

وعليه فتدني مستوى التعليم العالي يرجع لسوء التخطيط، والبعد عن الارتباط مع التخطـيط العام، لا بد للتخطيط التربوي أن يغادر عزلته و ينزل إلى قلب المعركة الاقتصادية والاجتماعية. و لابد له أن يتولى دوره القيادي في تكوين الإنسان قائد التنمية ورائدها.والملاحـظ اليـوم أن سـوء التخطيط أدى إلى عدم انسجام البرامج مع متطلبات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولازالـت الجامعة اليوم تعمل بنظام السبعينيات. إن مراجعة الأهداف عملية حيوية تستدعي المراجعة الجذرية لها بالدراسة التحليلية لها، وليس مجرد التعديل والإضافة ليتكرر الخطأ في كل مرة باعتبار الأهداف نقطة البداية في العمليات التخطيطية، فاختيار المحتوى يكون في إطار الأهداف وتدني مـستوى التكـوين الجامعي وما يوجه إليه من انتقادات لخريجيه، ومستويات أدائهم في العمل يرجع إلى إصابة الأهـداف بالخلل، والغموض، والارتجال عند التخطيط للأهداف.

ونخلص من هذا إلى أن علاقة التكوين الجامعي بعالم الشغل والإنتاج متبادلة التأثير، فالجامعـة تمد سوق العمل بالكفاءات المتكونة ضمنها، ويثرى هو برامجها ويرسم أهـدافها للحـصول علـى مخرجات تستجيب لمتطلباته واحتياجاته المتنوعة **(13)**.

**ثانيا: الجامعة و المحيط الإقتصادي**

**1**-**تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي فيمختلف مراحل التكوين:**

يستوجب الجهد الرامي إلى ملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع والاقتصاد تفعيل آليات الشراكة المؤسساتية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومختلف القوى الفاعلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وخاصة منها منظمات الأعراف والجامعات المهنية والغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات والوزارات الشريكة في العملية التكوينية. ولتحقيق هذا الهدف وجب تعزيز هياكل الدعم والمساندة، ومراجعة آليات الإشراف المزدوج، والربط بين واضعي البرامج والجامعات المهنية، وتحفيز المتدخلين المهنيين في التكوين و التأطير.

**1-1 تعزيز دور هياكل الدعم والمساندة في مختلف مراحل التكوين:** راكمت الجامعة التونسية جملة من التجارب في تركيز هياكل للربط والتواصل والشراكة مع محيطها. وقد يجدر الانطلاق بعمل تقييمي يتم بمقتضاه تحبين خارطة الهياكل الموجودة وتوصيفها لتحديد الإجراءات الداعمة لهذه الهياكل على مختلف المستويات القانونية، والمالية والاتصالية...

كما يقتضي الجهد الاصلاحي دعما إضافيا لتعزيز دور الهياكل التي أثبتت جدواها من خلال:

* تحقيق التناسق في الإشراف على شبكة المحاضن ومراكز التفريخ،
* تحسين التفاعل بين مكونات الأقطاب التكنولوجية،
* دعم التعاون بين الجامعات والأقطاب التكنولوجية،
* دعم المراصد ومراكز المهن ٕوإشهاد الكفاءات بتمكينهم من الموارد البشرية ووسائل العمل الضرورية
* إحداث هياكل لنقل التكنولوجيا ومنصات تكنولوجية لدعم التعاون بين الأوساط المهنية والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث والتطوير.

**1-2مراجعة الإشراف المزدوج:** تشمل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي عددا هاما من المؤسسات التي تخضع لإشراف مزدوج تؤمنه وزارة التعليم العالي والوزارات الشريكة (الصحة، الفلاحة، الرياضة، الشؤون الاجتماعية، السياحة...). غير أن آليات ممارسة هذا الإشراف المزدوج تتباين من مؤسسة إلى أخر حسب تنوع الشركاء. وتقتضي المرحلة المقبلة العمل على مزيد التنسيق والاستفادة من التجارب الناجحة لتأكيد مزايا الإشراف المزدوج خاصة من حيث مهننة التكوين والتمويل والتشغيل وذلك من خلال:

* إحداث هياكل ثنائية قارة للتنسيق ومتابعة التكوين الخاضع للإشراف المزدوج.
* إنشاء منظومة وطنية للإعلام حول عروض التكوين في مختلف المستويات.

**1-3 دعم العلاقات بين اللجان الوطنية القطاعية والجامعات المهنية:**أحدثت اللجان الوطنية القطاعية التي تضم مدرسي التعليم العالي المصعدين من الهياكل البيداغوجية المنتخبة حسب مختلف الاختصاصات منذ اعتماد نظام أمد سنة 2006. ولعبت دورا مركزيا في تقييم عروض التكوين بهدف تأهيلها أو تجديد تأهيلها. كما اضطلعت بدور هام في ضبط البرامج وتجسيد مفهوم الشهادات الوطنية. وهي مدعوة في اطار مشروع الاصلاح إلى تطوير هيكلتها وآليات عملها من خلال إدماج ممثلين عن المحيط المهني في عضويتها، واستغلال الأدلة المرجعية للمهن المنجزة من الجامعات المهنية لتطوير عروض التكوين، وربط علاقات مباشرة مع الجامعات المهنية كل في مجال اختصاصها.

وينبغي العمل من جهة أخرى على إحداث منصات قارة للتفاعل بين مختلف المتدخلين المعنيين. ٕوانجاز قاعدة معطيات وطنية لعروض التكوين لتعزيز مقروئيتها من خلال تثمين بوابة التوجيه والتكوين.

**1-4اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين و التأطير:** يقتضي الجهد الرامي إلى مزيد ملاءمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد والمجتمع وتأكيد البعد الممنهن لمسالك التكوين العمل على اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين و التأطير وذلك عبر إنجاز شبكة لتأجير المهنيين تقوم على الكفاءات، ٕو اعداد عقد نموذجي لانتداب وتأجير الكفاءات المهنية العليا المتدخلة في التكوين و التأطير، ٕوايجاد الآليات الكفيلة بتطوير التكوين بالتداول، ٕوإحداث كرسي للمؤسسات الاقتصادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث المعني**(14)**.

**2- الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجامعة للمجتمع والمحيط الاقتصادي من خلال وظيفتها الثالثة**:

العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية لها أبعاد كثيرة، وهى علاقة تقوى وتشتد في بعض الأحيان، وتضعف وتهن في أحيان أخرى، وهى في كلتا الحالتين تتأثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بنظم الحكم المختلفة والفلسفات التي تقوم عليها هذه النظم، حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع إنما ينعكس على الجامعة، كما أن كل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع. ويرى البعض أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها، هي أن الجامعة لا تنفصل عن المجتمع، وأن علاقتها بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبدا من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريق مباشر وغير مباشر في طبيعتها ونوعية الأنشطة المختلفة التي تقو م بها، سواء أكانت أنشطة تعليمية أو بحثية أو إرشادية.

ويمكن للجامعة أن تقدم للمجتمع مجموعة من الخدمات مثل:

* إمداد المجتمع بالكوادر المدربة القادرة على إحداث التنمية المستدامة ٕو إدارة عمليات التغيير؛
* المساهمة عن طريق البحوث واللقاءات العلمية والملتقيات التي تساهم في ترقية ا لمجتمع؛
* القيام بالبحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق الكفاية الاقتصـادية و الإجتماعية.
* إعادة تكوين وتدريب المهنيين والعمال للرفع من كفاءاته العمل على تزويد جميع شرائح المجتمع بالاستشارات العلمية من توجيه أفضل للمجتمع؛
* نشر العلم والمعرفة والتوعية بين أبناء ا لمجتمع؛
* إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الإنتاجية، من أجل الاسـتفادة مـن خبـرة الأسـاتذة والخبـراء الجـامعيين فـي إطار الشراكة.
* التكثيـف مـن الـدورات التدريبيـة والنـدوات العلميـة للطـلاب للإحاطـة بكـل المسـتجدات العلميـة داخـل تخصصهم **(15)** .

**خلاصة:**

نظرا للترابط بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية، ينبغي إيجاد شراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لمعرفة الاحتياجات الفعلية للقطاع الاقتصادي من الكفاءات البشرية وكذلك مجالات البحث والتطوير. وتبني العلاقة على أساس تكوين نقطة انطلاق نحو شراكة إستراتيجية والعمل على دفعها لخدمة التنمية المستدامة، وتوجيه البحث والتطوير وكفاءات الجامعة نحو أولويات التنمية لتحسين الأداء الاقتصادي ورفع مساهمة البحث العلمي في التطوير والإنتاج. دون إغفال الدور المجتمعي للجامعة الذي من شأنه أن يسهم في حل العديد من المشاكل التي يعيشها المجتمع وهذا بغية تحقيق المصلحة المشتركة.

**المراجع و الهوامش:**

1. أحمد، حمدي علي: مقدمة في علم اجتماع التربية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 88.
2. أحمد، لمياء محمد: العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، تقديم: عمار حامد، القاهرة: الدار المـصرية اللبنانية، 2002، ص 13.
3. أمين، عز الدين: المدخل في شؤون العمل وعلاقاته، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعـة الأولى، 1992، ص 77.
4. - بدران، شبل: التربية المقارنة: دراسات في نظم التعليم، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثالثة، 2002، ص 65.
5. بدر، سعيد مرسي عيد، الإيديولوجيا ونظرية التنظيم، مدخل نقـدي، الإسـكندرية: دار المعرفـة الجامعية، 2000، ص 113- 115.
6. بن حبيب، عبد الرزاق: اقتصاد وتسيير المؤسسة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 135.
7. بعلي، محمد الصغير: تشريع العمل في الجزائر، مطبعة قالمة، الجزائر،1992، ص 165-169.
8. برعي، عقيد جمال: التدريب والتنمية، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1973، ص 143-147
9. جوناثان، تيريز: بناء نظرية علم الاجتماع، ت: سعيد فرح، الإسكندري: منشأة المعارف، 2000، ص 65.
10. جلبي، علي عبد الرزاق: علم اجتماع الصناعة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999، ص 127- 140.
11. جير ولد آيس: التعليم العالي في المجتمع المتعلم، ت: شـحذة فـارع، دار البـشير، الطبعـة الأولى،1992، ص 175- 179.
12. ولد خليفة، محمد العربي: المهام الحضارية للمدرسة والجامعية الجزائرية، الجزائر: ديـوان المطبوعـات الجامعية، 1986،ص 34- 37.
13. حبيش، فوزي: الإدارة العامة، والتنظيم الإداري، بيروت: دار النهضة العربية، 1991، ص154.
14. الحلبي، حسن: تدريب الموظف: بيروت: منشورات عويدات،1986، ص 45- 47.
15. حسن، عادل: التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج، بيروت: دار النهضة العربية، 1976، ص 67.